

Distr.: General
28 June 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون
البند ٧٧ من جدول الأعمال*
مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً

مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً

التعليقات والمعلومات الواردة من الحكومات

تقرير الأمين العام

إضافة

أولاً - مقدمة

تلقى الأمين العام أيضاً، حتى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، تعليقات خطية من البرتغال
(مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠١٣).



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/68/50.

100713 100713 13-37787 (A)



ثانياً - تعليقات على الإجراءات المحتمل اتخاذها مستقبلاً بشأن المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ أيار/مايو ٢٠١٣]

لقد مضى أكثر من ستين عاماً منذ قررت اللجنة أن تشرع في ما هو بالتأكيد أحد أهم مشاريعها. وما فتئ هذا الموضوع يمرّ بأطوار من النضوج منذ عام ١٩٤٩، عندما اختارت اللجنة للمرة الأولى موضوع مسؤولية الدول ضمن المواضيع المناسبة للتدوين. وكان أيضاً أحد أول المواضيع التي اختارتها اللجنة ضمن المواضيع المستوفية لذلك المعيار.

وفي عام ٢٠١٠، قررت الجمعية العامة إدراج الموضوع في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والستين ومواصلة النظر في مسألة الاتفاقية المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً أو اتخاذ إجراء مناسب آخر استناداً إلى المواد المتعلقة بهذه المسألة والتي أحاطت الجمعية العامة بما علماً في عام ٢٠٠١.

وقد مرّت المواد بفترة نضوج، وترى البرتغال أن الوقت قد حان لاتخاذ قرار بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها في المستقبل. وتسلم البرتغال بأن للدول الأعضاء آراء مختلفة بشأن مستقبل المواد، كما يظهر في التعليقات الخطية التي قدمتها الحكومات، بما فيها حكومتنا، في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠^(١). وتتراوح هذه الآراء بين مؤيد لإبرام اتفاقية ومُحبذ للاكتفاء بمجرد اعتماد المواد في قرار للجمعية العامة.

وكما سبق أن ذكرت البرتغال أمام اللجنة السادسة^(٢) وفي تعليقاتها الخطية السابقة بهذا الشأن^(٣)، فإنها لا تزال تعتقد أن هذا الموضوع هو أحد مجالات القانون الدولي التي تستحق الإدراج في صك قانوني سيسهم بالتأكيد وبشكل حاسم في احترام القانون الدولي وتحقيق السلام والاستقرار في العلاقات الدولية.

(١) انظر A/62/63 و Add.1 و A/65/96 و Add.1.

(٢) A/C.6/62/SR.12، الفقرات ٦٨-٧٠، و A/C.6/65/SR.15، الفقرتان ٩ و ١٠.

(٣) A/65/96 و A/62/63.

ويجب على الدول ألا تخشى المضي قُدماً في هذا المضمار، فالمقصد الوحيد هو تحديد عواقب الأفعال غير المشروعة دولياً وليس وضع تعريف للفعل غير المشروع نفسه. فمسؤولية الدول تتعلق بالقواعد الثانوية فقط، لا بالقواعد الأولية التي تعرف التزامات الدول.

وإذا ما أُريد تقديم دليل مقنع على أن المضي في هذا المضمار يشكل فرصة سانحة وضرورة أساسية، يكفي الرجوع إلى ممارسات الدول والقرارات التي أصدرتها المحاكم الدولية بأنواعها، بما في ذلك الاجتهادات الصادرة عن محكمة العدل الدولية. ويتجلى هذا بوضوح في تقرير الأمين العام الذي يتضمن مجموعة من قرارات المحاكم الدولية بأنواعها وسائر الهيئات^(٤).

وعلاوة على ذلك، فإنه من العيب ألا يتم المضي قُدماً في بلورة هذه المسألة وتدوينها والاستمرار في الوقت نفسه في المضي قُدماً في ميادين أخرى من قبيل الحماية الدبلوماسية للمنظمات الدولية وما يقع عليها من تبعات ومسؤوليات، عندما تكون المبادئ الرئيسية التي يُسترشد بها لمعالجة هذه المسائل الأخرى هي المبادئ نفسها التي تنطبق على موضوع مسؤولية الدول.

لذا، ترى البرتغال من الضروري أن تعتمد المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً بوصفها اتفاقية دولية ملزمة.

(٤) A/62/62 و Corr.1 و A/62/62 و Add.1 و A/65/76 و A/68/72.